الأمم المتحدة

A/62/267

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٦١/٢١٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا عن تقييم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك توصيات بشأن الحفاظ على الزخم الذي أوجده تنفيذ العقد. ويوفّر التقرير استعراضا عاما للتطورات الرئيسية التي حدثت خلال العقد، بما في ذلك تعزيز الالتزام بالقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي. وهو يعالج بعض التحديات المتعلقة بالحد من الفقر والمبادرات المحددة التي اضطلع بها خلال العقد. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية.

* A/62/150.

120907 070907 07-46246 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا عن تقييم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك توصيات بشأن الحفاظ على الزخم الذي أوجده تنفيذ العقد.

٢ – وقد أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) في دورتها الخمسين في إطار تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(١)]. وجاء العقد في أعقاب السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، بهدف دعم الاضطلاع بجهد مطرد وأطول أجلا لتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية تنفيذا كاملا وفعالا.

٣ – وقد كان نطاق العقد واسعا وشاملا، ومبنيا على النهج الشامل لمؤتمر القمة تجاه القضاء على الفقر في سياق تحقيق التنمية المستدامة المركزة على السكان (انظر القرار ١٧٨/٥١)، ونشأ عن التسليم بالطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للفقر والحاجة إلى تطوير ظروف وسياسات إطارية مفضية إلى القضاء عليه على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٤ – ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما للكيفية التي تم بها الوفاء بالتزام القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي، وهو يعالج التحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان والمجتمع الدولي في سعيهما لتحقيق هذا الهدف. كما يسلط الأضواء على بعض المبادرات المحددة التي اتخذت خلال العقد ويعرض توصيات في مجال السياسات لكي تنظر فيها الجمعية.

ثانيا – التقدم المحرز خلال العقد

ألف – الالتزام بالعمل الوطني والدعم الدولي

٥ – في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التزمت الحكومات بالقضاء على الفقر باعتبار ذلك حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية. وبغية تحقيق ذلك الهدف، عقدت الحكومات العزم على وضع استراتيجيات وطنية وأهداف محددة زمنيا ومعينة للقضاء على الفقر المطلق. ودعا مؤتمر القمة الحكومات إلى تركيز جهودها وسياساتها على التصدي للأسباب الجذرية للفقر، وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، ولا سيما للمرأة

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وغيرها من الفئات الضعيفة، وكفالة توفير إمكانية حصول الفقراء على الموارد المنتجة، بما في ذلك الائتمان والتعليم والتدريب. وفي إطار ذلك الالتزام، كان من الضروري أن تقوم الحكومات بتعزيز الوسائل المتاحة للناس، لا سيما الفقراء منهم، وتحسين قدراتهم، لكي يتسنى لهم المشاركة في عملية صنع القرار من أجل وضع سياسة وتهيئة بيئة تنظيمية تؤديان إلى تخفيض حالات عدم المساواة، وتمكينهم من الاستفادة من توسيع نطاق الفرص المتاحة في مجال العمالة والمجال الاقتصادي.

٦ - ومع التسليم بأن مسؤولية القضاء على الفقر تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، كان هناك إدراك من جانب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وشُجعت المنظمات الدولية، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، على دعم السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر وكفالة توفير الاحتياجات الأساسية للجميع. ومن أجل ذلك، التزمت حكومات البلدان المتقدمة النمو ببذل جهود من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧ - وبعد مؤتمر القمة بخمس سنوات وانقضاء ثلاث سنوات منذ بداية العقد، سلّمت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة بأن ما أحرز من تقدم في القضاء على الفقر كان متباينا[٢]. ففي كثير من البلدان النامية، زاد عدد الناس الذين يعيشون في فقر بينما تدهورت حالة تقديم الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى ترك الكثيرين دون أن تتوفر لهم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأسفر نقص الموارد، وعدم كفاية مستويات التنمية الاقتصادية، وضعف الهياكل الأساسية، وانعدام كفاءة النظم الإدارية عن إفشال التدابير المتخذة للقضاء على الفقر.

٨ - وإزاء تلك الخلفية، قررت الدورة الاستثنائية تحديد هدف يتسم بالجسارة لتخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأكدت على وجود حاجة لوضع استراتيجيات وطنية شاملة للقضاء على الفقر يتم إدماجها في السياسات على كافة الصعد، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والضريبية. وشُجعت الحكومات على وضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء عززت إمكاناتهم وقدراتهم عن طريق تيسير حصولهم على الموارد الإنتاجية والتمويل البالغ الصغر وعن طريق إنشاء برامج لرفع الإنتاجية وتحسين المعارف والمهارات والقدرات.

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-24/8/Rev.1)، الفصل الثالث، المرفق، الفرع الثاني، الفقرة ١٠.

٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قرر قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة، تأييد الالتزام الذي قُطع في الدورة الاستثنائية بتخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإدراج القضاء على الفقر بوصفه أحد الأهداف الرئيسية في قائمة الاهتمامات الإنمائية العالمية[٣]. وبعد عامين، حدد توافق آراء مونتيري[٤] الذي انبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، القضاء على الفقر بوصفه تحديا شاملا يلزم التصدي له من منظور عريض. كما أسفر عن اتفاق عالمي جديد يلزم البلدان النامية بتحسين سياساتها ونظم الحكم فيها ويدعو في الوقت ذاته البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة ما تقدمه من دعم، لا سيما عن طريق زيادة وتحسين ما توفره للبلدان النامية من معونة، وتخفيف عبء الدين، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وهي كلها أمور مهمة للقضاء على الفقر.

١٠ - وبعد بداية العقد بتسع سنوات، نظر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى ما حدث في بعض البلدان من تخفيض حدة الفقر نظرة مشجعة ومع ذلك ظل يشعر بالقلق إزاء بطء وعدم انتظام التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى في بعض مناطق العالم. وأكدت القمة من جديد الالتزام بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، المطرد والتنمية المستدامة، وتحقيق الازدهار العالمي للجميع. كما أكدت على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك السعي إلى تحقيق أهداف أكثر طموحا في مجال التنمية الوطنية وبذل جهود بدعم دولي معزز.

١ - الأطر الإنمائية الوطنية والقضاء على الفقر

١١ - خلال العقد، وضع كثير من البلدان النامية الحد من الفقر في قائمة أولوياته عن طريق تحديد أهداف للحد من الفقر وصياغة وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية للحد من الفقر. وبغية دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وضعت منظومة الأمم المتحدة أطرا تنفيذية متكاملة من أجل تنمية القدرات الوطنية.

١٢ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ أول مبادرة من هذا القبيل، هي مبادرة استراتيجيات مكافحة الفقر. ودعمت المبادرة الجهود المبذولة في أكثر من ١٠٠ بلد لتشخيص الفقر وتحسين قدرات تلك البلدان على تحليل السياسات وتنفيذها. ومن خلال أنشطة من قبيل التقييم النوعي للفقر، وإجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية، ورسم

(٣) انظر القرار ٢/٥٥، الجزء الثالث.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

خرائط لتوزيع الفقر، وإجراء تحليلات للإنفاق الاجتماعي وتدفقات المعونة لتوفير الخدمات الأساسية، وإعداد تقارير وطنية عن التنمية البشرية، قامت المبادرة بدور في إذكاء الوعي بالفقر، وتنشيط الحوار الوطني، وحشد جهود الأطراف الوطنية الفاعلة من أجل تحقيق الأهداف العامة للسياسات المتبعة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.

١٣ - وفي عام ١٩٩٩، استحدث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورقات استراتيجية الحد من الفقر باعتبارها نهجا جديدا تجاه الإقراض من شأنه أن يكفل توجيه أموال تخفيف عبء الدين من أجل الحد من الفقر. وتشمل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الورقات التركيز على النتائج التي تفيد الفقراء، والتسليم بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر؛ والملكية الوطنية، مع تحقيق مشاركة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني في تصميم ورصد تلك الاستراتيجيات؛ ووضع منظور طويل الأجل بشأن التحديات وبشأن الحاجة إلى عقد التزامات للحد من الفقر.

١٤ - وقامت ورقات استراتيجية الحد من الفقر بدور أساسي في وضع مسألة الحد من الفقر في بؤرة مناقشات السياسات العامة الجارية في كثير من البلدان. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان ٦٤ بلدا قد قدم وثائق ورقات استراتيجية الحد من الفقر إلى المجلس التنفيذي للبنك الدولي، ٣٤ منها في أفريقيا، و ١١ في آسيا، و ٨ في أمريكا اللاتينية، و ١١ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية[٥]. ويندرج أقل من نصف البلدان التي أعدت ورقات استراتيجية الحد من الفقر تحت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٥ - ويميل تركيز ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بصورة متزايدة، نحو الاتساق مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١. ومن ذلك المفهوم، وفر نهج الورقات إطارا تنفيذيا للحكومات لتحديد أولوياتها الإنمائية ولا سيما الأولوية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحديد السياسات والبرامج والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها[٦]. ونتيجة لذلك، أدخلت تحسينات في مجال السياسة العامة والأداء المؤسسي في عدة بلدان. ومع ذلك، ما زالت بيئة الحكم بصفة عامة غير مؤاتية في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض[٧]. وقد ثبت أن تصميم استراتيجيات متوسطة الأجل لتحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل يعتبر تحديا محبطا في كثير من هذه البلدان[٦]. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون هناك فجوة

(٥) http://siteresources.worldbank.org/INTPRSI/Resources/boardist.pdf.

(٦) ''استعراض نهج استراتيجية الحد من الفقر لعام ٢٠٠٥: موازنة المسؤوليات وزيادة النتائج'' (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠٠٥).

(٧) البنك الدولي، مجموعة بيانات المؤشرات البحثية المتعلقة بالحكم (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣).

واسعة بين الموارد المحلية واحتياجات التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبالنسبة لأي بلد عادي من البلدان المنخفضة الدخل، قدر التمويل الإضافي اللازم لتنفيذ المشاريع العامة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي[٨].

١٦ - وقد كانت الحاجة إلى تحديد ما تنفرد به البلدان من ظروف الفقر ونقص القدرات قبل صياغة الاستجابات المتعلقة بالسياسات اعتبارا رئيسيا في برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام في عام ١٩٩٧ والذي يهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية واتساقا في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومنذ اعتماد التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفهما أداتين استراتيجيتين للتخطيط والتقييم لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، أعد ما مجموعه ١٦٤ تقييما قطريا موحدا وأبلغ عن إنجاز ١٤٦ إطارا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[٩].

١٧ - وكان الاتجاه السائد في السابق في مجال التقييم والبرمجة المضطلع بهما في أطر التنمية الوطنية يميل إلى تناول الفقر من منظور الدخل فحسب، في تباين واضح مع النظرة المتعددة الأبعاد والمعقدة إلى الفقر التي أيدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد تم التأكيد على هذا الاتجاه الذي كان سائدا في السابق في بداية الأمر باعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي يشير إلى الفقر بأنه عبارة على العيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وأدت النتيجة المتباينة جدا للمشاريع القائمة على هذا المفهوم الضيق للفقر إلى تطوير التفكير المتعلق بالفقر وجهود الحد من الفقر وإلى اعتماد تعريف يشمل أبعادا أخرى للفقر بالإضافة إلى الدخل، مثل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والاستبعاد الاجتماعي، وضعف الحيلة والقوة، وانعدام الصوت أو التمثيل.

١٨ - وقد استطاعت البلدان التي حققت نجاحا كبيرا في الحد من الفقر أن تفعل ذلك باعتماد استراتيجيات طويلة الأجل ومعالجة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، وتنوع الفقراء، مع القيام في الوقت ذاته بإيلاء الاعتبار للحالة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الوطنية. ولكي تفعل ذلك، يتعين على الحكومات أن تضطلع لا بكامل الملكية والمسؤولية عن التنمية في بلدانها فحسب، ولكن عليها أيضا أن تكون قادرة على الاختيار من نطاق من السياسات. وبصفة خاصة، من المهم أن يتم توسيع نطاق السياسات الوطنية من أجل التنمية بالتنسيق بين

(٨) انظر مشروع الأمم المتحدة للألفية، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (لندن، إيرثسكان، ٢٠٠٥)، الفصل ١٧.

(٩) حتى شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الشراكات الدولية والاستراتيجيات الوطنية التي تضعها البلدان ذاتها. وتحقيقا لتلك الغاية، التزمت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن تعتمد بحلول عام ٢٠٠٦ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة.

٢ - الشراكة العالمية من أجل التنمية

١٩ - أُكد من جديد في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، على الاعتراف بأن الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر ينبغي استكمالها ببرامج عالمية داعمة. ومع ذلك، لم يتم بعد القيام بعمل مشترك من أجل التنمية. وإلى حد ما، عكست الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد الأول محاولة ترجمة ذلك الالتزام إلى عمل.

٢٠ - وخلال العقد الأول، كانت الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية تميل إلى أن تكون تصاعدية. وقد شهدت المعونة الإنمائية المقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بعد أن انخفضت لمدة طويلة خلال التسعينات، نموا من ٤٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ما بين ٥٢ و ٥٣ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، حدثت بعدها زيادة سريعة إلى أن وصلت إلى ١٠٦,٨ بلايين دولار، وهو رقم قياسي، في عام ٢٠٠٥[١٠]. وفي عام ٢٠٠٦، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٠٣,٩ بلايين دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٥,١ في المائة بالقيمة الثابتة للدولار[١١]. ومع ذلك، فإن الزيادة التي حدثت في عام ٢٠٠٥ في المساعدة الإنمائية الرسمية نجمت أساسا عن تخفيف عبء الدين بينما ظل الإنفاق على البرامج الإنمائية الأساسية، بالقيمة الحقيقية، عند المستوى الذي كان عليه في أوائل فترة التسعينيات.

٢١ - وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت أدنى بكثير من الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت المساعدة الإنمائية بالكاد نسبة ٠,٣ في المائة. ومنذ إعلان

---

(١٠) *OECD* Development database on aid from DAC members: DAC online (Paris, 2007). Available from http://stats.oecd.org.wbos.default.aspx?DatasetCode=TABLE.

(١١) José Antonio Ocampo statement to the Development Committee, Washington, D.C., 15 April 2007.

الألفية، لم تبلغ أو تتجاوز الالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة سوى ٥ من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التي يبلغ عددها ٢٢ بلدا[١٢].

٢٢ - وقد أصبح التعاون الدولي من أجل التنمية، ولا سيما برامج المعونة التابعة للمؤسسات المالية الدولية فضلا عن بعض البلدان المانحة، أكثر توجها نحو أكثر البلدان فقرا. ونتيجة لذلك، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بأكثر من الضعف خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، في حين تلقت الجهود الرامية إلى مواجهة تحديات الفقر في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط دعما دوليا محدودا.

٢٣ - وكما اتفق عليه في إعلان الألفية، كان التقدم المحرز في تخفيف عبء الدين الخارجي للبلدان النامية، ولا سيما أكثر البلدان فقرا، عاملا حاسما في تحسين قدرتها المالية على الاستثمار في المجالات التي تدر عوائد اجتماعية عالية، وبالتالي، الاستثمار في برامج الحد من الفقر الأكثر فعالية. وثمة مبادرتان اضطلعتا بدور كبير في ذلك الصدد. فبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خُفِّض رصيد الديون في ٢٩ بلدا بنسبة ٩٠ في المائة وخدمة ديونها بنسبة ٢ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥[١٣] وتمثل القيمة الإسمية للإعفاء من عبء خدمة الديون للبلدان الـ ٢٩ تلك ٦١ بليون دولار، وهو ما شجع على زيادة النفقات العامة على التعليم والصحة بنسبة ٣ في المائة في تلك البلدان. ومنذ عام ٢٠٠٥، ومع بدء تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، حصل ١٩ بلدا من البلدان التي أحرزت تقدما في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على إعفاء إضافي من رصيد ديونها قدره ٣٠ بليون دولار.

٢٤ - والتجارة الدولية، التي كانت تعتبرها المؤسسات المالية الدولية في وقت من الأوقات وسيلة لدفع النمو الاقتصادي والحد من الفقر، قد أعيد تقييمها بدرجة أعلى من الشك. فقد كانت الزيادات في الناتج الناجمة عن التجارة قاصرة على البلدان التي تتمتع بمراكز طليعية ثابتة في تصدير منتجات القطاع الزراعي أو قطاع الصناعة التحويلية، في حين عانت البلدان التي كانت في مرحلة مبكرة من تطوير قدراتها الإنتاجية في أي من القطاعين من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ناجمة عن تحرير التجارة قبل الأوان.

(١٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٧، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.I.15).

(١٣) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

باء – التحديات الرئيسية

١ – الحد من الفقر: صورة لا تكافؤ فيها

٢٥ – بالنظر إلى أن الفقر يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد، فإن تقييم الاتجاهات المتعلقة بالفقر يتطلب النظر في سلسلة من المؤشرات المتصلة بالدخل والجوع والصحة والتعليم وتحقيق الإنصاف بين الجنسين.

٢٦ – وتشير الاتجاهات المتعلقة بتقييم الفقر على أساس الدخل على مدى العقد إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية. أولا، زادت في أواخر التسعينات أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في البلدان النامية. فقد ارتفع العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في البلدان النامية من ١,٠٨٨ بليون شخص في عام ١٩٩٦ إلى ١,١٠٩ بليون شخص في عام ١٩٩٩، في حين زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من ٢,٦٦٦ بليون شخص إلى ٢,٧٢١ بليون شخص[١٤]. وثانيا، فإن السكان الذين يعيشون في فقر مطلق ما برحوا يتناقصون باطراد منذ عام ٢٠٠٠. ففي عام ٢٠٠٤، نقص عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ودولارين في اليوم إلى ٩٦٩ مليون شخص و ٢,٥٣٤ بليون شخص على التوالي. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٢٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٨,١ في المائة. كما انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على دولارين في اليوم، ولكن بمعدل أبطأ، حيث أن كثير من الناس الذين استطاعوا الفكاك من فخ الدولار الواحد لا يستطيعون الفكاك من فخ الدولارين. وثالثا، فإنه إذا استمرت الاتجاهات السائدة حاليا، يقدَّر أنه سيظل هناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في عام ٢٠١٥[١٥].

٢٧ – وبالرغم من أن العالم ككل سائر على الطريق المؤدي إلى تحقيق الهدف المتعلق بالفقر الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية، توجد تفاوتات مهمة على الصعيد الإقليمي. إذ ما زال الكثير من البلدان يواجه عقبات وتحديات متأصلة في مجال الحد من الفقر. وكان الحد من الفقر على الصعيد العالمي مدفوعا بالنمو الذي حدث في شرق آسيا وغرب آسيا، وهما منطقتان في سبيلهما لتحقيق الأهداف.

---

(١٤) Shaohua Chen and Martin Ravallion، ”مقاييس الفقر المطلق للعالم النامي، ١٩٨١-٢٠٠٤“. ورقة عمل بحثية بشأن سياسات البنك الدولي المجموعة رقم ٤٢١١ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

(١٥) المرجع نفسه.

٢٨ - وعلى عكس ذلك، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبعد ما تكون عن بلوغ الهدف المتعلق بالفقر. فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة من ٤٧,٧ في المائة إلى ٤١,١ في المائة. ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني أدى إلى بقاء العدد المطلق للفقراء عند نحو ٣٠٠ مليون شخص. وفي هذه المنطقة، التي تميزت بالفعل بأعلى معدل للفقر في العالم، واصلت الحالة تدهورها، فأصبحت الآن تشكل ٣٠ في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع في العالم[١٣].

٢٩ - كما تشير البيانات الحالية إلى أنه، بصفة عامة، انخفض معدل الفقر في الريف بمعدل أعلى من المعدل في الحضر[١٦]. ومع ذلك فإن توزيع الفقر بين المناطق الريفية والحضرية يختلف اختلافا كبيرا فيما بين المناطق. فجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تتميزان بأعلى نسبة للفقر في الحضر إلى الفقر في الريف.

٣٠ - وقد انخفض معدل الجوع عند الأطفال، مقيسا بنسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة، بمقدار الخمس على النطاق العالمي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥[١٧]. ومع ذلك، من المرجح ألا تتمكن بعض المناطق من الوفاء بهدف تنصيف نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع. وما زالت منطقة جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بهما أعلى نسبة من الأطفال الذين يعيشون في ظل الجوع. وفي عام ٢٠٠٥، كانت نسبة الأطفال الذين يعيشون في ظل الجوع في هاتين المنطقتين ٤٦ في المائة و ٢٩ في المائة على التوالي.

٣١ - وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية، أحرزت البلدان النامية بعض التقدم الملموس. فعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المناطق النامية من ١٠٦ لكل ألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في عام ٢٠٠٥[١٨]. ومع ذلك، فقد كانت سرعة التقدم غير منتظمة في جميع المناطق والبلدان. إذ شهدت أفريقيا الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وبلدان رابطة الدول المستقلة، تقدما محدودا. وحيثما ظلت الخدمات الصحية الأساسية مهملة، لم تتحسن حالة بقاء الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإنه في البلدان التي أحرزت تقدما ملموسا، تحسن معدل وفيات الأطفال على نحو أسرع بين الفئات الاجتماعية الأحسن حالا وتلك التي تتمتع بقدر من التعليم عنها بين الفقراء.

---

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (من النص الانكليزي).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (من النص الانكليزي).

٣٢ - ويمكن معرفة التقدم المحرز في التعليم عن طريق تحليل النسبة الصافية الكلية للالتحاق بالتعليم الابتدائي. ففي المناطق النامية، زادت النسبة من ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. ولا تشمل تلك الأرقام البلدان التي كانت في حالة صراع أو في حالة ما بعد انتهاء الصراع[١٩]. كما تشير البيانات إلى أن الفتيات والأطفال من الأسر الأكثر فقرا أو الأسر الريفية ما زالوا هم الأقل احتمالا للالتحاق بالمدارس. كما تحسنت حالة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين، وإن كانت ما زالت هناك تفاوتات بين الجنسين في هذا الصدد. وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين من الذكور من ٧٨ في المائة إلى ٨٣ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، في حين ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث من ٦٢ في المائة إلى ٧٠ في المائة خلال الفترة ذاتها[٢٠]. وبالرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أحرزت تقدما نحو تعميم الالتحاق بالمدارس، فإنها ما زالت متخلفة في هذا الصدد عن المناطق الأخرى، حيث تصل نسبة أطفالها غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية ٣٠ في المائة.

٢ - عدم مواكبة إيجاد فرص عمل للاحتياجات

٣٣ - يعد إيجاد فرص عمل جيدة ومنتجة هو أكثر السبل فعالية واستدامة للحد من الفقر. بيد أن الأداء العالمي فيما يتعلق بتشجيع إيجاد فرص عمل على مدى العقد كان مخيبا للآمال. فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، زادت قوة العمل على النطاق العالمي بنسبة ١٦,٦ في المائة إلى ٢,٩ بليون شخص. ويمثل ذلك الرقم نحو ثلثي عدد الأشخاص في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) وهو ٤,٦ بلايين شخص. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع معدل البطالة على مستوى العالم من نحو ٦,٠ إلى ٦,٣ في المائة، مع ازدياد عدد العاطلين عن العمل بـ ٣٤ مليون شخص إلى ١٩٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٦. وحدثت تلك الزيادة في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج الاقتصادي العالمي بمعدل ٣,٨ في المائة في السنة، الأمر الذي نشأت عنه الظاهرة المسماة ''النمو مع البطالة''.

٣٤ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظل معدل البطالة حول نسبة ٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، حيث استوعب النمو الاقتصادي، الذي بلغ ٣ في المائة

---

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (من النص الانكليزي).

(٢٠) مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم، (متاحة من الموقع (http://wwwI.worldbank.org/education/edstas) وقاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية (متاحة من الموقع (http://devdaia.worldbank.org/genderstats/home.asp).

في المتوسط، تزايد القوة العاملة. وعلى عكس ذلك، ارتفع معدل البطالة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ارتفاعا كبيرا، من ٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، ليعكس جزئيا ما خلفته الأزمة الآسيوية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ من آثار متبقية. وفي الفترة ذاتها، ارتفع معدل البطالة في جنوب آسيا من ٤,٤ في المائة إلى ٥,٢ في المائة بالرغم من حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٥,٨ في المائة سنويا.

٣٥ - وظل معدل البطالة في أفريقيا من أعلى المعدلات في العالم، بالرغم من عدم انتظام توزيعه بين البلدان. إذ زاد معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة طفيفة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ إلى ٩,٨ في المائة، بالرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩ في المائة في السنة. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفض معدل البطالة من ١٣,٠ في المائة إلى ١٢,٢ في المائة.

٣٦ - ويوفر معدّل البطالة صورة غير كاملة لحالة العمالة في العالم. فهو لا يكشف عن الرابطة بين الفقر والعمل. ذلك أن معظم الفقراء في البلدان النامية ليسوا عاطلين عن العمل. فهم يعملون في أعمال متدنية الإنتاجية لا يمكن فيها أن يكسبوا ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم من وهدة الفقر. ويقدّر أنه في عام ٢٠٠٦، لم يكسب ١,٤ بليون شخص من العاملين ما يكفيهم لرفع مستواهم هم وأسرهم فوق خط الفقر الذي يبلغ دولارين في اليوم، بالرغم من أن نسبة الفقراء العاملين الذين يكسبون دولارين في اليوم انخفض من ٥٥ في المائة إلى ٤٧,٤ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦.

٣٧ - وانخفض العدد الكلي للفقراء العاملين الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم من ٥٧٠ مليون شخص إلى ٥٠٣ ملايين شخص في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، ما عدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي زاد العدد فيها بـ ١٤ مليون شخص. وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظلّت الحالة دون تغيير تقريبا. وعلى مدى الفترة ذاتها، انخفض العدد الكلي للفقراء العاملين الذين يعيشون على دولارين في اليوم في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية (من غير الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة، وكذلك، وهو الأهم، في شرق آسيا. ومع ذلك، زاد ذلك الرقم في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع حدوث أكبر زيادة - ٢٦ مليون شخص - في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويوجد في أفريقيا أعلى مستوى من الفقراء العاملين من إجمالي العمالة بالمقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تعاني من انخفاض الإنتاجية،

والعمالة الناقصة، وارتفاع معدّل النمو الديمغرافي، وتزايد البطالة بين الشباب، وأثر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على قوة العمل[٢١].

٣ - عدم تكافؤ إمكانية الحصول على فوائد التنمية

٣٨ - سلمت المؤتمرات العالمية بأن النمو الاقتصادي العريض القاعدة والذي يستهدف صالح الفقراء ضروري للقضاء على الفقر وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا النمو ييسر بصورة مباشرة الحد من الفقر ويوسع نطاق الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. ومن المهم بصفة خاصة تشجيع النمو الاقتصادي الذي يراعي مصالح الفقراء والذي يؤدي إلى إيجاد عمالة منتجة.

٣٩ - ومنذ أوائل عقد الألفين، كانت الاتجاهات مشجعة فيما يتعلق بأداء النمو الاقتصادي في البلدان النامية، نتيجة لتحسين السياسات وأساليب الحكم. ومع ذلك، فإن فوائد ذلك النمو الاقتصادي في الأقاليم النامية جرى تقاسمها بصورة غير متكافئة، سواء فيما بين البلدان أو داخلها. فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١. ولم تسجّل تحسينات خلال الفترة ذاتها سوى في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا[٢٢].

٤٠ - وأن الكثير من البلدان النامية تمتعت بنمو اقتصادي، تشير البيانات إلى أن أفقر الفئات لا تستفيد من النمو بنفس الدرجة مثل بقية المجتمع. فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، نقصت حصة استهلاك أفقر خُمْسٍ من السكان على الصعيد الوطني في البلدان النامية من ٤,٦ إلى ٣,٩ في المائة[١٢]. وما زال انعدام المساواة أعلى ما يمكن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان نصيب أفقر خُمْس من السكان ٢,٧ في المائة و ٣,٤ في المائة من الاستهلاك الوطني في عام ٢٠٠٤، على التوالي. وفي شرق آسيا، يتسع حاليا نطاق التفاوتات بدرجة كبيرة، حيث كان نصيب الخُمْس الأشد فقرا ٤,٥ في المائة من الاستهلاك الوطني في عام ٢٠٠٤، مقابل ٧,١ في المائة في عام ١٩٩٠.

---

(٢١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥: مواجهة تحديات البطالة والفقر في أفريقيا (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.K.9) الفصل ٢.

(٢٢) تقرير الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠٠٥: مأزق عدم المساواة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.IV.5).

٤ - إمكانية الحصول على الموارد المالية

٤١ - ثمة إدراك متزايد لأهمية المساهمة التي يمكن أن يسهم بها توفير الخدمات المالية، مثل الائتمان والمدخرات والتأمين، للفقراء وذوي الدخل المنخفض في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى مدى العقد، أظهر عدد متزايد من البحوث أن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر مكنا الفقراء من زيادة دخولهم وبناء أصولهم المالية، وأسهما في إيجاد فرص عمل، وتشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين. كما أسفرت تلك الخدمات عن تحسين الإنتاجية في الزراعة وفي الاقتصاد الحضري غير الرسمي، مما أسهم في التوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي. وقد ثبت أن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر يساعدان في تمكين الفقيرات، اللاتي يكون باستطاعتهن ترجمة زيادة دخولهن إلى استثمارات أساسية وذلك بتيسير إمكانية حصولهن على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه المأمونة والمرافق الصحية.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية الحصول على خدمات مالية - من قبيل القروض والمدخرات والتأمين البالغ الصغر وغيرها من المنتجات توفر للفقراء حماية تخفف من آثار الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتقلل من تعرضهم للكوارث. كما أن التمويل البالغ الصغر يعزز من قدرة الأسر المعيشية على إدارة المخاطر عن طريق تعزيز رأس المال الاجتماعي، المستمد من التدريب وبناء القدرات.

٤٣ - وبينما أصبح الاضطلاع ببرامج ومبادرات التمويل البالغ الصغر بهدف مساعدة الفقراء، من الأمور المرغوب فيها على مدى العقد الماضي، ما زال هناك قدر كبير من الحاجة غير المشبعة إلى الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر. وما زال هناك ما يقدر بـ ٤٠٠-٥٠٠ مليون من الفقراء وذوي الدخل المنخفض على مستوى العالم لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر. ويشكل الوصول إلى أفقر الفقراء، بصفة خاصة، تحديا كبيرا. وبالرغم من الدراسات والتقارير العديدة التي توثق مساهمتهم الإيجابية في الحد من الفقر، فإن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر لا يشكلان حلا سحريا لمشكلة الفقر ولا صيغة لتحقيق التنمية الاجتماعية. والحقيقة هي أن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر لا يؤديان وظيفتيهما على أفضل وجه إلا في حالات معينة، وإلا مع أنواع معينة من العملاء.

٤٤ - وقد أصبح من الواضح أن كثيرا من العملاء الفقراء، ولا سيما من يعانون من الفقر المدقع، يستبعدون أنفسهم من خدمات الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر. وبصفة عامة، فإن برامج الائتمان البالغ الصغر التي تتطلب عادة مدفوعات مستمرة ومنتظمة وكبيرة

من غير المرجح أن تكون مغرية أو ممكنة من الوجهة المالية للأسر الفقيرة التي تفتقر إلى دخول مستمرة ومنتظمة وكبيرة. ويحتاج من يعانون من الفقر المدقع، بدلا من الائتمان، إلى برامج الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٤٥ - ومن المهم أيضا أن يتم تصميم أنشطة أساسية لبناء السوق لعملاء التمويل البالغ الصغر. ويمكن أن تتراوح تلك الأنشطة من إنشاء الهياكل الأساسية وفتح أسواق جديدة لما ينتجه الفقراء إلى توفير الخدمات اللازمة لإقامة المشاريع التجارية. وفي كثير من الأحيان، تكون تلك المشاريع ذاتها هي التي تهيئ الظروف والفرص للحصول على التمويل البالغ الصغر، وليس العكس.

٥ - الحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

٤٦ - ما زالت أفريقيا، ولا سيما المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، تعاني من تحديات كبيرة في الحد من الفقر. ولم يترتب على النمو المطرد في الناتج المحلي الإجمالي الذي شهدته أفريقيا طوال العقد سوى أثر ضئيل على الحد من الفقر أو على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٢٣]. وقد نشأت معدلات النمو العالية بسبب الصادرات من السلع الأساسية الرئيسية ولم تكن مصحوبة بإيجاد فرص عمل على نطاق كبير. ووُجهت الاستثمارات نحو الصناعات القائمة على كثافة رأس المال مثل التعدين والطاقة مما أضر بقطاع الصناعة التحويلية، الذي انخفضت حصته في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا والقوى العاملة في أفريقيا خلال عقد الألفين. وعلاوة على ذلك، فإن الصناعات الأفريقية التقليدية القائمة على كثافة اليد العاملة فقدت ميزتها التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية على السواء في أعقاب انتهاء صلاحية اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالمنسوجات والملابس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، ظلت الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة للأفريقيين وشكّلت نسبة ٧٠ في المائة من القوى العاملة الأفريقية في عام ٢٠٠٥.

٤٧ - وفي الجنوب الأفريقي وجنوب شرق أفريقيا، ما زال تزايد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تحديا رئيسيا لليد العاملة المتاحة وإنتاجيتها. ويقدر أن ٢٥ مليون شخص يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٦، يمثلون ٦٣ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و ٩٠ في

(٢٣) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ٢٠٠٧: تعجيل التنمية في أفريقيا من خلال التنويع، الصفحة ٢ (من النص الانكليزي). (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.II.K.1).

المائة من الأطفال المصابين بالفيروس في العالم[٢٤]. وتمثل المرأة ٥٩ في المائة من المصابين بالمرض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو رقم لا مثيل له في بقية أنحاء العالم.

٤٨ - وقد تسبب الوباء في حدوث أزمة في أفريقيا تؤدي إلى إجهاد النظم الصحية التي تعاني بالفعل من ضعف الأداء والتجهيزات، وتدمير شبكات الدعم التقليدية، وتقوض الزراعة وتزيد من سوء التغذية، وتشكل تحديا للمكاسب التي تحققت في مجالي التعليم والصحة، وتؤثر بصفة عامة تأثيرا سلبيا على الجهود المبذولة للحد من الفقر.

٤٩ - وتبين أن البرامج الطموحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج الإصلاح القائمة على مفهوم نهج واحد يناسب الجميع، التي تنفذها الحكومات الأفريقية بضغط من المؤسسات المالية الدولية، غير ملائمة لمعالجة القيود الهيكلية وإمكانات النمو التي تنفرد بها بلدان معينة، وأخفقت في وضع البلدان الأفريقية على الطريق المؤدي إلى التنمية الاجتماعية والمؤسسية. ولسوء الحظ، فإن الخيارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ سياسات ضريبية عملية وسياسات نقدية سليمة تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي مع تشجيع الاستثمارات وإيجاد فرص عمل وتعزيز النمو ما زالت محدودة بالنظر إلى الديون الخارجية التي لها أثر تعجيزي على أفريقيا.

٥٠ - وما زالت الديون الخارجية المستحقة على أفريقيا مرتفعة حيث بلغت ٢٨٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، مقابل ٣١١ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وبالرغم من انخفاض مدفوعات خدمة الدين من ٣٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، فإنها ارتفعت مرة أخرى إلى ٣١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٥[٢٥]. ولمواجهة ذلك التحدي، اتفق المجتمع الدولي على وضع عدد من البرامج التي تستهدف تخفيف عبء الدين. وفي عام ١٩٩٦، أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والهدف من تلك المبادرة هو تخفيض عبء الدين الخارجي المستحق على أكثر بلدان العالم فقرا، وأكثرها استدانة، بغية تعجيل نموها وتنميتها. وفي عام ١٩٩٩، عُدلت المبادرة بهدف تعزيز الروابط بين تخفيف عبء الدين والحد من الفقر والسياسات الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٥، استكملت تلك المبادرة بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين للمساعدة في تعجيل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(٢٤) انظر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقرير مستكمل عن وباء الإيدز، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. (جنيف، ٢٠٠٦).

(٢٥) انظر E/2006/17، الصفحة ١٧.

٥١ - ولم تتحقق بالسرعة الكافية التوقعات بأن الديون الخارجية المستحقة على المنطقة ستخفض بدرجة كبيرة في ظل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن الإصلاحات الاقتصادية ستؤدي إلى تنشيط تدفقات رأس المال الخاص. ومن بين الـ ٤١ بلدا المصنفة على أنها مثقلة بالديون، يوجد ٣٣ منها في أفريقيا. ووفق حتى الآن على حزم لتخفيض عبء الدين في ٣٠ من البلدان المثقلة بالديون، ٢٥ منها في أفريقيا. وقدمت المبادرة منذ بدء تنفيذها ٣٥ بليون دولار لتخفيف عبء خدمة الدين في البلدان المثقلة بالديون.

٥٢ - وقد نوقشت أيضا الجهود المبذولة لتخفيف عبء الدين بهدف مساعدة أفقر الفقراء في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك في عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن المؤتمر اتفق على إنشاء شراكة جديدة من أجل التنمية العالمية، فإنه لم يُتفق على أهداف محددة لتخفيف عبء الدين. وأقر المؤتمر بالحاجة إلى أن تضطلع البلدان النامية بالمسؤولية عن تخفيض معدل الفقر فيها، في حين شُجعت الأمم الغنية على دعم تلك الجهود عن طريق زيادة ما تقدمه من معونة مالية وتشجيع زيادة الانفتاح في مجال التجارة.

٥٣ - وقد أعيد التأكيد في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلن إيغلز، اسكتلندا، في عام ٢٠٠٥ على الرؤية المتعلقة بتشجيع ملكية البلدان الأفريقية لسبل مواجهة التحديات الإنمائية للقارة. وفي مؤتمر القمة وقّع قادة مجموعة الثمانية بلاغ غلن إيغلز الذي تعهدت فيه مجموعة الثمانية، في جملة أمور، بتعزيز جهود التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. واتفقت مجموعة الثمانية على مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وذلك بتوفير ما لا يقل عن ٢٥ بليون دولار في السنة، وهو مبلغ يزيد على ضعف المعونة المقدمة لأفريقيا بالمقارنة بعام ٢٠٠٤.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٤، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا ٢٦,٥ بليون دولار، مقابل ١٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١. وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية دون تغيير منذ عام ٢٠٠٤، باستثناء تخفيف عبء الدين والمبادرات الخاصة[٢٦]. ومع ذلك، فإن إجمالي المعونة المقدمة إلى أفريقيا لم يصل بعد إلى أعلى رقم حققه على لإطلاق في عام ١٩٩٩ وهو ٣٣,٣ بليون دولار. وبعد مرور خمس سنوات على المؤتمر الدولي لتمويل

(٢٦) انظر الأمم المتحدة، ”أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، التقرير المستكمل لعام ٢٠٠٧“، الصفحة ٤ (من النص الانكليزي) (نيويورك، ٢٠٠٧).

التنمية وسنتين على التعهد الذي قطع في مؤتمر قمة غلن إيغلز، لم يتحقق أي تقدم في زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا لدعم البرنامج المتصل بالأهداف الإنمائية للألفية[٢٧].

٥٥ - وبالرغم من مبادرات تخفيف الدين، ما زالت المناقشة جارية بشأن ما إذا كانت تلك المبادرات تعالج على نحو واف احتياجات وأولويات البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون. وثمة اتفاق عام بأنه لكي تترك كل مبادرات تخفيف عبء الدين أثرا باقيا على الحياة اليومية للناس العاديين، يلزم أن تصل أموال تخفيف عبء الدين فعليا إلى الفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة اجتماعيا. ويتطلب ذلك من البلدان الأفريقية أن تضطلع بسلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية العريضة لتحسين الشفافية والحد من الفساد وحفز النمو الاقتصادي العريض القاعدة.

جيم - مبادرات محددة

٥٦ - خلال العقد، حظي القضاء على الفقر بأولوية في أعمال الأجهزة الحكومية الدولية وأصبح موضوعا مهيمنا على مؤتمرات القمة العالمية، ولا سيما تلك المعقودة في إطار الجمعية العامة. وعمدت القضايا التي بحثت والمقررات التي اتخذت في الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طوال العقد، ولا سيما المواضيع التي بحثت في الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق، إلى تركيز الانتباه على القضايا المهمة المتعلقة بالسياسات والتنفيذ والتنسيق، بهدف تعجيل سرعة الحد من الفقر. وكان لنتائج المداولات التي جرت في لجنة التنمية الاجتماعية دور حاسم في إثراء المناقشة التي جرت بين الدول الأعضاء وفي إبراز الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للفقر وفي الإشارة إلى الدور المحوري لتشجيع إيجاد فرص عمل في الحد من الفقر.

٥٧ - كما اضطلع خلال العقد بعدد من المبادرات الخاصة لزيادة تعزيز الالتزام بالقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي: صندوق التضامن العالمي؛ والسنة الدولية للائتمانات الصغيرة؛ واليوم الدولي للتضامن الإنساني. كما أعطيت دفعة ورُكزت الأضواء على الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر.

(٢٧) انظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧، الصفحة ١٥ (من النص الانكليزي).

١ - صندوق التضامن العالمي

٥٨ - في إطار العقد، عزز مفهوم التضامن بوصفه أمرا بالغ الأهمية في مكافحة الفقر وفي إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من خلال مبادرات من قبيل إنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر وإعلان اليوم الدولي للتضامن الإنساني.

٥٩ - وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بموجب قرارها ٥٧/٢٦٥ بوصفه صندوقا استئمانيا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ويتمثل الهدف منه في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية، ولا سيما بين القطاعات الأكثر فقرا من سكانها. وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين (A/57/137) تقرير يتضمن توصيات بشأن آليات تشغيل الصندوق وطرائقه واختصاصاته وولاياته وإدارته. ومن المقرر أن تستخدم موارد الصندوق للمساعدة في تخفيض معدل الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، مثل تخفيض نسبة من لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على المياه المأمونة بمقدار النصف، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ومعدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، وتحقيق إمكانية شاملة للوصول إلى التعليم الأساسي، وتحسين حياة ساكني الأحياء الفقيرة.

٦٠ - واتساقا مع أحكام القرار ٥٧/٢٦٥، سيعمل الصندوق على تشجيع دور القطاع الخاص وفرادى المواطنين في تمويل ما يضطلع به من جهود. وعلاوة على ذلك، سيقوم الصندوق بدعم الطلبات الواردة من حكومات البلدان النامية لتمويل مشاريع تخفيف حدة الفقر، بما في ذلك المبادرات الواردة من المنظمات المجتمعية وكيانات القطاع الخاص الصغيرة. وأنشأت لجنة رفيعة المستوى، تتألف من أشخاص من ذوي الخبرة العملية في الأعمال التجارية والتنمية والحكم، لتحديد استراتيجية الصندوق وحشد الموارد اللازمة لتمكينه من بدء أنشطته.

٢ - السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥

٦١ - حشدت السنة الدولية للائتمانات الصغيرة التي احتفل بها في عام ٢٠٠٥، وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتشجيع التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر بوصفهما وسيلتين رئيسيتين للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأسهمت السنة إسهاما كبيرا في زيادة الوعي العالمي بالائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر، ووفرت منبرا لبناء الشراكات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وزيادة تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة المقدمة لصالح الفقراء. وحظيت

السنة باستجابة واهتمام واسعين على النطاق العالمي، وحشدت الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٢ - وقد جاءت منجزات السنة بفضل تعاون مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة، ضمت ممثلين عن الحكومات، واللجان الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، ومجتمع التمويل البالغ الصغر، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، وأصحاب الأعمال الحرة البالغة الصغر. وقامت الأنشطة والمبادرات التي اضطلع بها على الصعيد الوطني بدور رئيسي في إنجاح السنة. وشارك أكثر من ١٠٠ بلد في الجهود العالمية التي تستهدف بناء قطاعات مالية شاملة، وأنشأ ٦١ بلدا لجانا وطنية للاحتفال بالسنة. وأنشأت المبادرات التي اتخذت في إطار السنة التزاما واضحا ببناء قطاعات مالية شاملة على الصعيد الوطني تعنى بالفقراء ومجتمعاتهم المحلية.

٦٣ - وكرس للاحتفال بالسنة أكثر من ٣٠٠ اجتماع ومؤتمر ومنتدى وغيرها من اللقاءات في جميع أنحاء العالم. وفي تلك اللقاءات، تبادل الخبراء معارفهم وناقشوا سبل تحسين الخدمات المالية المقدمة إلى الفقراء. ونُظم الكثير من هذه المؤتمرات وأفرقة المناقشة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، وجامعات كبرى، ومدارس الأعمال التجارية.

٦٤ - وكان للأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها في إطار السنة بالشراكة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إصدار المنشور المعنون ''بناء قطاعات مالية جامعة من أجل التنمية'' (''الكتاب الأزرق'')[٢٨] ومشروع البيانات، أثر مهم على زيادة تعزيز الالتزام بإنشاء قطاعات مالية جامعة تتاح فيها لجميع الناس إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الميسرة. وحشد مشروع البيانات مجموعة صغيرة من الخبراء في مجال الإحصاء والباحثين لمعالجة الثغرات الموجودة حاليا في البيانات، والتنبؤ بالاحتياجات في المستقبل، وبناء اتفاق بشأن أفضل طريقة لتمكين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف من جمع بيانات محددة عن إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد برنامج الجوائز العالمية للمشاريع الصغيرة على الاحتفال بأصحاب المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم وتقديم جوائز لهم وأسهم في تشجيع ثقافة الأعمال الحرة، وإنشاء شراكات قوية، وتعزيز وضع أصحاب المشاريع الصغيرة.

(٢٨) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.A.3.

٦٥ - وبعد انتهاء السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، أنشئ في إطار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فريق من المستشارين المعني بالقطاعات المالية الجامعة لفترة مدتها سنتان، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن القضايا العالمية المتصلة بخدمات التمويل الشامل. وأصدر فريق المستشارين في اجتماعه الذي عقد مؤخرا رسائل رئيسية بشأن أفضل الممارسات لتوسيع نطاق إمكانية الحصول على التمويل بالنسبة للفقراء الذين تستهدفهم الحكومات، والمسؤولين عن وضع الأنظمة، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص.

٣ - اليوم الدولي للتضامن الإنساني

٦٦ - أكد كل من إعلان الأمم المتحدة للألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أهمية الشراكة والتضامن في المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتصلة بالفقر. وقد أعلن اليوم الدولي للتضامن الإنساني في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بوصفه مبادرة في مجال مكافحة الفقر وإذكاء الوعي بأهمية التضامن. وفي الفقرة ٤٣ من القرار ٢٠٩/٦٠، قررت الجمعية العامة أن يحتفل باليوم الدولي للتضامن الإنساني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام.

٦٧ - وقد أطلق أول يوم دولي للتضامن الإنساني في احتفال عقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة بحضور ممثلي الحكومات، وكشف فيه النقاب عن شعار اليوم. كما نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي حدثا خاصا للاحتفال باليوم. وكان القصد من الحدثين هو إذكاء الوعي بأهمية إعطاء دفعة لخطة الأمم المتحدة للتنمية، ولا سيما القضاء على الفقر وتعزيز فهم قيمة التضامن الإنساني على النطاق العالمي.

٤ - اليوم الدولي للقضاء على الفقر

٦٨ - ظل اليوم الدولي للقضاء على الفقر (القرار ١٩٦/٤٧)، الذي احتفل به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر منذ عام ١٩٩٢، يقوم بدور مهم في إذكاء الوعي العام وحشد جهود جميع أصحاب المصلحة في محاربة الفقر.

٦٩ - ويحتفل باليوم الدولي في جميع أنحاء العالم، في المقام الأول بوصفه يوما لتذكر وتكريم الكفاح اليومي لمن يعيشون في فقر. وهو يمثل فرصة للاعتراف بجهود وكفاح من يعيشون في ظل الفقر، ويتيح لهم فرصة للتعبير عن شواغلهم. كما يوفر وسيلة للاعتراف بأن الفقراء هم في طليعة الجهود المبذولة لمحاربة الفقر. وكانت مشاركة الفقراء أنفسهم في بؤرة الاحتفالات باليوم الدولي منذ بدايته.

٧٠ - وقد أظهر الاستعراض الذي أجري لتقييم أثر اليوم الدولي ولتحديد سبل تعزيز حشد جميع الأطراف صاحبة المصلحة في محاربة الفقر (A/61/308) أن هذا الحدث يمكن أن يكون أداة مهمة في دعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للقضاء على الفقر، عن طريق تشجيع الحوار والتعاون فيما بين أصحبا المصلحة. وبالإضافة إلى إذكاء الوعي بضرورة القضاء على الفقر أو أبعاده المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن الدروس المكتسبة من الاحتفال باليوم الدولي تشير إلى أنه يمكن أن يكون مناسبة مهمة يمكن في إطارها احتشاد قوى الحملات العالمية والوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر والجوع.

٧١ - وشملت التوصيات التي تستهدف تحسين وتعزيز الاحتفال باليوم الدولي تشجيع الدول الأعضاء على جعل اليوم الدولي يوما وطنيا للعمل يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة والمواطنون بحيث يمكن أن يكون الاحتفال بالمناسبة نقطة لإظهار الدعم للحملات الوطنية والعالمية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتشجيع جميع أصحاب المصلحة على كفالة إدماج حقوق الإنسان في صلب المناقشات المتعلقة بالتنمية بوصفها أداة رئيسية في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة مشاركة الفقراء وإدماج أكثر الفئات انعزالا في المجتمع؛ وتشجيع الدول الأعضاء التي لا تحتفل حاليا باليوم الدولي على النظر في أن تفعل ذلك.

ثالثا - النتائج والتوصيات

٧٢ - يُجرى هذا التقييم لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر في منتصف المدة المخصصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد نتيجة التقييم أمرا مألوفا: فالفقر آخذ في الانحسار على الصعيد العالمي وإن كان ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وقد كان التقدم بطيئا جدا في بعض أنحاء العالم. وقد أجري بالفعل تقييم مماثل إلى حد ما في عام ٢٠٠٠ خلال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، ومرة أخرى خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهذا يشير إلى أن اتساع نطاق التحدي يتطلب أن يكون الإطار الزمني أطول كثيرا.

٧٣ - وبحلول نهاية العقد، أصبح الحد من الفقر موضوعا مهيمنا على جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، كما أصبح راسخا بقوة في صلب الاهتمامات المتعلقة بالتنمية. وقد أدت النتائج المتباينة في تحقيق تقدم نحو الحد من الفقر إلى تحسين فهم طبيعة ونطاق العقبات المتأصلة التي تصادفها البلدان في جهودها المبذولة للحد من الفقر. وقد أخفقت إلى حد كبير

الحلول الجاهزة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية في محك الواقع وهناك الآن اتفاق على ضرورة وضع استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة وخطوط للعمل على سبيل الأولوية.

٧٤ - ويلزم أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عريضة وشاملة، وأن تعتمد نهجا متكاملا وكليا يمكنه التصدي للفقر بجميع أبعاده: إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والأغذية، والعمالة المنتجة، والعمل الشريف، والموارد المالية؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين ومشاركة جميع الفئات المحرومة، بما في ذلك الفقراء، في عملية التنمية. وتشمل خطوط العمل الاستراتيجي إتباع سياسات ضريبة عملية وسياسات نقدية سليمة تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع الاستثمار العام والخاص وإيجاد فرص للعمل وتحقيق النمو. وبينما يزداد المفهوم وضوحا، فإن إخراجه إلى حيز التنفيذ ما زال يمثل تحديا.

٧٥ - وقد أصبح من الواضح أن بناء القدرات الوطنية وحشد الموارد الوطنية لا يمكن أن يتحققا في البلدان التي تعاني من صعوبات خطيرة في الحد من الفقر بدون الدعم المقدم من مجتمع المانحين. ولسوء الحظ، فإن الالتزام المتكرر بتحقيق الاتساق بين المساعدة الإنمائية الرسمية والجهود الوطنية للحد من الفقر قد اقتصر على تخفيف عبء الدين، واستمر الإنفاق على البرامج الإنمائية الرئيسية ثابتا على مدى العقد.

٧٦ - ومن المهم بنفس القدر أن يسهم المجتمع الدولي في الجهود الوطنية المبذولة عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية عالمية تشجع إيجاد فرص عمل في البلدان النامية.

وفي ضوء القضايا المشمولة في هذا التقرير، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) حث الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، على إعادة تأكيد التزامها ومواصلة الاضطلاع بجهود أكثر تضافرا في محاربة الفقر على الصعيدين الوطني والدولي من خلال مختلف المبادرات والأنشطة؛

(ب) حث جميع البلدان التي يوجد بها فقر مدقع على وضع وتنفيذ إستراتيجية إنمائية وطنية وخفض معدل الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة على مواصلة مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر.